إطار استراتيجى للتنمية الزراعية والأمن الغذائى فى مصر للسنوات الخمس القادمة

أ.د. سعد نصار*

مقدمة:

يعتبر قطاع الزراعة فى مصر ركيزة من الركائز الأساسية فى الاقتصاد القومى حيث يسهم القطاع بحوالى ١٤% من الناتج المحلى الإجمالى وحوالى ٢٠% من إجمالى قيمة الصادرات السلعية وحوالى ٣٠% من إجمالى القوة العاملة فى الاقتصاد القومى علاوة على توفير الغذاء للسكان والمواد الخام اللازمة للصناعة الوطنية. كما أن الزراعة تعتبر سوقا للعديد من المنتجات الصناعية كالآلات والمعدات الزراعية والاسمدة الكيميائية ومبيدات الآفات الزراعية والامصال واللقاحات البيطرية. هذا علاوة على مساهمة الزراعة فى عملية التراكم الرأسمالى فى الاقتصاد القومى.

أولا: الأهداف:

وتستهدف استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر مايلى:

- تحقيق معدل نمو زراعى يصل إلى حوالى ٤,٥%- ٥% سنوياً.
- تحسين نسب الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية والتى تعانى فيها مصر من فجوة غذائية أو عجز. ومن الجدير بالذكر أن مصر لديها أكتفاء ذاتى من مجموعة من المحاصيل الغذائية كالخضر والفاكهة ولديها شبه اكتفاء ذاتى من الدواجن والبيض والألبان الطازجة والأسماك. فى حين تعانى مصر من فجوة غذائية أو عجز فى مجموعات غذائية أخرى وهى:

* استاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة - عميد كلية الزراعة بالفيوم ورئيس مركز البحوث الزراعية ومحافظ الفيوم الأسبق.

– **القمح** والذى تصل نسبة الاكتفاء الذاتى منه حاليا إلى حوالى ٥٦% فقط (حيث يبلغ الإنتاج منه حوالى ٨ مليون طن ويبلغ الاستهلاك منه حوالى ١٤ مليون طن سنويا). وتستهدف الاستراتيجية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح إلى ٧٥% خلال السنوات الخمس القادمة.

– **السكر** والذى تصل نسبة الاكتفاء الذاتى منه حاليا إلى حوالى ٦٦% فقط (حيث يبلغ الانتاج منه حوالى ٢,٢ مليون طن نصفه من محصول قصب السكر والنصف الثانى من محصول البنجر ويبلغ الاستهلاك منه حوالى ٣,٢ مليون طن سنويا). وتستهدف الاستراتيجية تحقيق الاكتفاء الذاتى من السكر.

– **الزيوت النباتية** والتى تصل نسبة الاكتفاء الذاتى منها حاليا إلى حوالى ١٢% فقط سنويا (حيث يبلغ الإنتاج منها حوالى٢٠٠ ألف طن ويبلغ الاستهلاك منها حوالى١,٦ مليون طن سنويا) وتستهدف الاستراتيجية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى منها إلى حوالى ٤٠–٥٠% خلال السنوات الخمس القادمة.

– **الفول البلدى** والذى تصل نسبة الاكتفاء الذاتى منه حاليا إلى حوالى ٣٦% فقط (حيث يبلغ الإنتاج منه حوالى ١٧٥ ألف طن ويبلغ الاستهلاك منه حوالى ٤٨٠ ألف طن سنويا). وتستهدف الاستراتيجية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى منه إلى حوالى ٧٠%.

– **البروتين الحيوانى** والذى يصل متوسط نصيب الفرد منه من مصادره المختلفة (اللحوم الحمراء – لحوم الدواجن – البيض – الألبان – الأسماك) حوالى ١٩ جرام يوميا فقط وهو أقل من المتوسطات العالمية والتى تصل إلى حوالى ٢٩ جرام يوميا. وتستهدف الاستراتيجية زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيوانى من مصادره المختلفة إلى حوالى ٢٤ جرام يوميا خلال السنوات الخمس القادمة.

- تحقيق درجة أعلى من الأمن الغذائى بمفهومه الواسع والاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية والتوسع فى تصدير المحاصيل التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية وتنافسية وهى القطن والأرز والخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف.
- توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة الوطنية وخاصة صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية.
- توفير فرص عمل منتجة فى قطاع الزراعة والأنشطة الريفية المرتبطة به.
- تحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين. ومن المعروف أن تحسين مستوى المعيشة يتضمن بالإضافة إلى تحسين الدخول تحسين مستوى الخدمات التى تقدم للسكان الزراعيين والريفيين مثل خدمات التعليم والتأمين الصحى والمعاشات ومياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والطرق وسبل الاتصال.

ثانيا: الإمكانات:

هذا ويمتلك قطاع الزراعة فى مصر العديد من الإمكانات والمقومات الأرضية والمائية والبشرية والرأسمالية والتكنولوجية والإدارية مما يساعده على تحقيق تلك الأهداف.

ثالثا: التحديات:

إلا أن القطاع يواجه فى نفس الوقت – كغيره من قطاعات الزراعة فى الدول العربية والنامية – العديد من التحديات المحلية والاقليمية والدولية مثل التغيرات المناخية العالمية وندرة المياه والتصحر واتساع المناطق الجافة والأراضى القاحلة والحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجى وضعف الاستثمارات والانتاجية الزراعية وارتفاع معدل زيادة السكان والفجوة الغذائية وأزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأمراض النباتية والحيوانية العابرة واستخدام الغذاء فى إنتاج الوقود الحيوى وتحدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة وأهداف استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وخاصة محاربة الفقر والجوع.

رابعا: الآليات:

ولتحقيق تلك الأهداف والاستفادة القصوى من الإمكانات والمقومات المتاحة ومواجهة التحديات القائمة فإنه لابد من تبنى العديد من الآليات أى السياسات والخطط والبرامج والمشروعات الخاصة بالتوسع الأفقى (استصلاح واستزراع أراضى جديدة) والتوسع الرأسى (زيادة إنتاجية الوحدة من الأرض والمياه والعمل ورأس المال).

ويمكن ذكر أهم تلك الآليات أى السياسات والخطط والبرامج والمشروعات فيما يلى:

التوسع الافقى:

- استمرار برامج التوسع الافقى بدءًا بالمشروع القومى لاستصلاح واستزراع حوالى ١,٥ مليون فدان جديدة والذى يشمل حوالى ١٧ موقعاً فى ٨ محافظات (الجيزة – المنيا – قنا – أسوان – الوادى الجديد – سيناء – الاسماعيلية – مطروح) ويقع حوالى ٦٥% من مساحته فى صعيد مصر وبما يعكس الاهتمام بالأقاليم الأكثر احتياجاً والتى لم تنل حظها الملائم من مشروعات التنمية. ووفقا لتقديرات وزارة الموارد المائية والرى يعتمد حوالى ٨٨% من مساحة المشروع فى الرى على المياه الجوفية فى حين يعتمد حوالى ١٢% من مساحة المشروع فى الرى على مياه النيل وأن هذه المياه تكفى للرى لمدة ١٠٠ على الأقل. هذا وتعد الحكومة من خلال شركة الريف المصرى الجديد والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وبنظام الشباك الواحد خريطة استثمارية بمساحات وأماكن الاراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع والاستثمار من قبل المنتفعين (شباب الخريجين – صغار مزارعين – صغار مستثمرين – كبار مستثمرين) ومصادر مياه الرى وأسلوب التصرف سواءًا بالبيع أو بحق الانتفاع والحدود القصوى للملكية وطرق التسعير سواءاً بالمزاد أو الاسعار التى تحددها اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة ومسئولية الحكومة والمنتفعين فى إقامة مشروعات البنية القومية والاساسية لتلك الأراضى. هذا وقد طرحت شركة الريف المصرى الجديد كراسات الشروط للمرحلة الأولى من المشروع (٥٠٠ ألف فدان) وهى فى طريقها للبت فى

الطلبات. ومن المقرر أن يكون لشباب الخريجين نسبة حوالى ٢٥-٣٠% من المساحة. كما أنه من المقرر أن تكون إدارة هذه الاراضى بطريقة مختلفة عن الإدارة الفردية فى الأراضى القديمة حتى يمكن فصل الملكية عن الإدارة وذلك من خلال شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية أو شركات إدارة أعمال زراعية لتجنب مشاكل تفتيت الحيازات والاستفادة من وفورات السعة واستخدام التكنولوجيات الحديثة فى الزراعة كالرى المطور والصوب الزراعية واستخدام الطاقة الشمسية وتحلية المياه واتباع التوصيات الفنية والممارسات الزراعية الجيدة وإنتاج المحاصيل الاقتصادية للاستهلاك المحلى والتصدير وذات الاحتياجات المائية الأقل. هذا وقد أعد مركز البحوث الزراعية بدائل للتراكيب المحصولية الملائمة وفقا لطبيعة التربة والمياه والظروف الجوية. كما أنه من المقرر التوسع فى التصنيع الزراعى والغذائى وإقامة المجمعات الزراعية الصناعية بموقع المشروع بما يزيد من القيمة المضافة ويفتح فرص عمل منتجة جديدة. ويرتبط بذلك كله إقامة مجتمعات عمرانية جديدة متكاملة الجوانب من حيث الإنتاج والخدمات. فليس من المعقول أن تظل المساحة المأهولة فى مصر عند نسبة حوالى ٦% فقط (حوالى ١٢ مليون فدان) من إجمالى مساحة مصر ولابد من زيادة هذه النسبة لتصل إلى حوالى ٢٥% (حوالى ٦١ مليون فدان) وذلك لتخفيف التكدس السكانى فى الوادى والدلتا.

ترشيد استخدام مياه الرى فى الزراعة:

- ولتنفيذ برامج التوسع الزراعى الأفقى لاستصلاح واستزراع أراضى جديدة وفى ضوء محدودية الموارد المائية فى مصر (حيث أن حصة مصر التاريخية والقانونية فى مياه نهر النيل المصدر الرئيسى للمياه فى مصر والتى تحرص وتؤكد مصر فى مفاوضات سد النهضة على عدم المساس بها هى ٥٥,٥ مليار متر مكعب فقد سنوياً) والتى يستغل حوالى ٨٥% إلى ٩٠% منها فى الرى فى الزراعة وفى ضوء زيادة الطلب على المياه فى القطاعات الاخرى كمياه الشرب والصناعة والسياحة والملاحة وغيرها، فإنه لابد من تنفيذ العديد من السياسات والخطط والبرامج والمشروعات

المشتركة بين وزارتى الزراعة واستصلاح الاراضى والموارد المائية والرى لترشيد استخدام مياه الرى فى الزراعة. ويمكن حصر عدد من تلك السياسات والخطط والبرامج والمشروعات فى:

- عدم السماح بل وتجريم استخدام نظام الرى السطحى أو الرى بالغمر فى الاراضى الجديدة وقصر نظام الرى فى تلك الاراضى على نظم الرى الحديثة كالرى بالرش والرى بالتنقيط.
- التحول التدريجى لنظام الرى بحدائق الفاكهة بالأراضى القديمة بالوادى والدلتا (حوالى ٧٠٠ ألف فدان) من الرى السطحى أو الرى بالغمر إلى نظم الرى الحديثة.
- تحديد المساحة المزروعة بالأرز سنويا بحوالى ١,١ مليون فدان وهى تكفى لتغطية الاستهلاك وتسمح ببعض الفائض للتصدير. وعلماً بأن محصول الأرز يعتبر محصولاً استصلاحياً فى محافظات زراعة الأرز بشمال ووسط الدلتا ويساعد على غسيل التربة وعدم تملحها كما يعتبر حاجزاً لمياه البحر بتلك المحافظات.
- عدم زيادة المساحة المزروعة بالقصب عن المساحة المزروعة منه حاليا (٢٨٥ إلى ٣٠٠ ألف فدان) وهى تكفى لتغطية حاجات مصانع قصب السكر بالوجه القبلى.
- تطوير وتحسين نظام الرى السطحى أو الرى بالغمر بالأراضى القديمة بالوادى والدلتا من خلال حسن إدارة الاراضى والرى الحقلى. وعلى سبيل المثال فقد أمكن من خلال تجارب تسوية الاراضى بالليزر واستخدام الأنابيب المثقبة فى رى محصول قصب السكر تقليل الاحتياجات المائية من ١١ ألف متر مكعب إلى ٨ آلاف متر مكعب للفدان. كما أمكن من خلال المشروع المشترك بين وزارتى الزراعة واستصلاح الاراضى والموارد المائية والرى لتطوير الرى الحقلى والممول من منح وقروض تطبيق نظام الرى السطحى المطور وذلك بالنسبة لبعض المحاصيل الحقلية الاخرى كالقمح والبنجر والقطن والارز عند بعض المزارعين فى بعض المحافظات كالبحيرة وكفر الشيخ وذلك بإستخدام ماكينات الديزل أو ماكينات الكهرباء لضخ المياه من الترع الرئيسية فى المراوى أو

المساقى المبطنة أو فى مواسير حتى رأس الحقل مما يقلل أو يمنع الفقد فى المياه أثناء مرحلة النقل.

- التوسع فى استنباط واستخدام أصناف من المحاصيل قصيرة العمر وذات إحتياجات مائية أقل. وعلى سبيل المثال فإن الأصناف قصيرة العمر المستنبطة حديثاً من الأرز بمركز البحوث الزراعية (جيزة ١٧٧، جيزة ١٧٨، سخا ١٠١، سخا ١٠٢، سخا ١٠٣، سخا ١٠٤، الأرز البسمتى) تتطلب ٦ آلاف متر مكعب مياه للفدان بالمقارنة بالأصناف القديمة التى تحتاج إلى ٩ آلاف متر مكعب مياه للفدان.
- التوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى المعالج فى الرى.
- التوسع فى تحلية المياه الجوفية لاستخدامها فى الرى.
- استخدام البيوتكنولوجى والهندسة الوراثية الزراعية، ومع مراعاة معايير الأمان الحيوى، فى استنباط أصناف من المحاصيل مقاومة للظروف المعاكسة أو الاجهاد البيئى كالحرارة والجفاف والملوحة والأمراض والحشرات واستخدامها على نطاق تجارى. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك يتطلب سرعة إصدار قانون الأمان الحيوى أو السلامة الاحيائة للمنتجات المحورة وراثياً الاحيائية والذى يضمن الاستفادة من تلك التكنولوجيا ويضع فى نفس الوقت الضوابط اللازمة لتجنب ما قد ينتج عنها من آثار جانبية على صحة الانسان والحيوان والبيئة.
- التوسع فى تبطين وتغطية المراوى والمساقى والقنوات الصغيرة بالأراضى القديمة فى الوادى والدلتا.
- تدعيم برامج الإرشاد الإروائى.
- تدعيم جمعيات وروابط واتحادات مستخدمى المياه.
- الأخذ فى الاعتبار عند رسم التركيب المحصولى التأشيرى سنويا العائد الصافى للمحصول ليس فقط بالنسبة لوحدة الأرض (الفدان) وإنما أيضا بالنسبة لوحدة المياه (المتر المكعب).

وجدير بالذكر أنه يمكن من خلال تنفيذ تلك السياسات والخطط والبرامج والمشروعات توفير حوالى ١٠ مليار متر مكعب مياه سنويا يمكن استخدامها فى استصلاح واستزراع أراضى جديدة. ويمكن للدولة توفير التمويل اللازم لتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومشروعات ترشيد استخدام مياه الرى فى الزراعة من خلال منح وقروض ميسرة وطويلة الأجل من الدول والمؤسسات الدولية المانحة مع إمكانية تحمل الدولة لنصف التكلفة دعما للمزارعين وتقسيط النصف الباقى عليهم وعلى فترة طويلة وذلك مثلما حدث مع مشروعات الصرف المغطى.

حماية الاراضى الزراعية:

- وجدير بالذكر أن استصلاح واستزراع أراضى جديدة لايعنى عدم الاهتمام بالأراضى القديمة فى الوادى والدلتا بل على العكس يجب حماية تلك الأراضى والحفاظ عليها ومنع الاعتداء عليها وصيانتها وتحسينها وتنميتها (تبلغ المساحة المنزرعة بمصر حاليا حوالى ٩ مليون فدان منها حوالى ٦ مليون فدان أراضى قديمة). ومن الجدير بالذكر أن عدد حالات التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء خلال الخمس سنوات الاخيرة فى مختلف محافظات مصر قد بلغ حوالى ١,٥ مليون حالة بإجمالى مساحة ٦٥ ألف فدان أى بمعدل ١,٧ فدان كل ساعة وأنه قد تم إزالة حوالى ٢٧٨ ألف حالة على حوالى ١٦ ألف فدان فقط. وقد يتطلب الأمر إعادة أمر الحاكم العسكرى وسن تشريعات جديدة لمنع التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء علاوة على مظاهر التعدى الاخرى كالتبوير والتجريف وتغليظ العقوبة على المخالفين. ومع العمل فى نفس الوقت على الاستفادة من الظهير الصحراوى بالمحافظات فى توفير فرص للإسكان ومواجهة مشكلة البناء على الاراضى الزراعية. كما يمكن النظر فى التخطيط العمرانى للقرى. هذا وقد نص الدستور المصرى فى المادة ٢٩ على إلتزام الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتجريم البناء عليها وذلك ضماناً لأن تؤدى الاراضى الزراعية والمملوكة ملكية خاصة وظيفتها الاجتماعية فى الاقتصاد القومى وتحقيق الأمن الغذائى.

التوسع الرأسى:

• استمرار برامج التوسع الرأسى أى زيادة إنتاجية الوحدة من الارض والمياه والعمل ورأس المال من خلال استمرار مركز البحوث الزراعية ومعاهده ومعامله ومحطاته البحثية المتخصصة فى استنباط الأصناف النباتية الجديدة عالية الانتاجية والجودة وذات الاحتياجات المائية الأقل والمقاومة للظروف المعاكسة أو الإجهاد البيئى من حرارة وجفاف وملوحة وأمراض وحشرات. هذا إلى جانب تحفيز الزراع من خلال الارشاد الزراعى والتعاونيات الزراعية والائتمان الزراعى والزراعة التعاقدية والاتحادات العامة والمجالس النوعية المعنية والحوافز المشروطة على تنظيم الدورة الزراعية وتجميع الاستغلال الزراعى للتغلب على مشاكل تفتيت الحيازات الزراعية وإتباع التوصيات الفنية والمعاملات الزراعية الجيدة (تقاوى محسنة – رى مطور – تسميد متوازن – مكافحة متكاملة – معاملات مابعد الحصاد) وبما ينعكس على تحسين الأنتاجية والجودة والدخول المزرعية. ويمكن من خلال ذلك زيادة إنتاجية الفدان من القمح من ١٨ إلى ٢٤ أردب، الذرة من ٢٣ إلى ٣٠ أردب، الأرز من ٤ إلى ٥ طن، القصب من ٥٠ إلى ٦٠ طن، البنجر من ١٨ إلى ٢٥ طن، القطن من ٧ إلى ١١ قنطار، والفول البلدى من ١,٣ إلى ١,٦ طن. كما يمكن زيادة إنتاجية الفدان من البرسيم المستديم من ٣٠ إلى ٤٠ طن، البرسيم التحريش من ١٢ إلى ١٦ طن مما يساعد على تقليل مساحة البرسيم لصالح محصول القمح دون التأثير على كمية العلف اللازمة للثروة الحيوانية ومع الاستعانة بالأعلاف غير التقليدية من خلال تدوير المخلفات الزراعية والتى تصل إلى حوالى ٢٧ مليون طن سنويا.

توفير مستلزمات الانتاج الزراعى:

• توفير مستلزمات الانتاج الزراعى(التقاوى المحسنة والاسمدة والمبيدات والميكنة) للمزارعين بأسعار مناسبة. فليس من المعقول ألا تغطى التقاوى المحسنة المتوفرة للمزارعين من معاهد ومعامل ومحطات مركز البحوث الزراعية سوى حوالى ٣٠% من الاحتياجات من تقاوى القمح مما

يضطر المزارعين إلى استخدام التقاوى المخزنة لديهم من سنوات سابقة وبما يؤدى إلى انخفاض الإنتاجية. كما يتطلب الأمر إنشاء مصانع للأسمدة الآزوتية فى الوجه القبلى. وإعادة تأهيل محطات الميكنة الزراعية بالمحافظات لمواجهة احتياجات المزارعين. هذا وقد نص الدستور المصرى على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى النباتى والحيوانى.

تحقيق التراكيب المحصولية المثلى التأشيرية:

- تشجيع المزارعين على تحقيق التراكيب المحصولية المثلى التأشيرية والتى تستهدف التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة وذلك من خلال تبنى سياسات تسويقية وسعرية وغير سعرية ملائمة. وتحديد أسعار ضمان إختيارية مجزية للمحاصيل الإستراتيجية تأخذ فى الاعتبار تكاليف الإنتاج والأسعار العالمية وإعلانها للمزارعين قبل موسم الزراعة بوقت كاف والتوسع فى الزراعة التعاقدية بين المزارعين وجمعياتهم التعاونية من جهة والتجار والمسوقين والمصنعين والمصدرين من جهة ثانية. هذا وقد نص الدستور المصرى على شراء المحاصيل الزراعية الإستراتيجية بأسعار مناسبة وبالتنسيق مع الإتحادات والجمعيات التعاونية الزراعية.

تحسين نسب الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الغذائية الإستراتيجية:

- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من **القمح** من ٥٦% إلى ٧٥% من خلال زيادة المساحة المزروعة بالقمح من ٣ إلى ٤ مليون فدان وزيادة إنتاجية الفدان من ١٨ إلى ٢٤ أردبا من خلال التوسع فى توفير التقاوى المحسنة بأسعار مناسبة وتفعيل برامج الارشاد الزراعى لدعوة المزارعين إلى إتباع التوصيات الفنية والمعاملات الزراعية الجيدة. هذا إلى جانب تقليل الفقد فى النقل وإنشاء صوامع للتخزين وتحسين صناعة الخبز ومنع تسرب دقيق الخبز وتقليل الاستهلاك غير الآدمى وترشيد الاستهلاك.
- تحقيق الاكتفاء الذاتى من **السكر** من خلال زيادة إنتاجية الفدان من قصب السكر من ٥٠ إلى ٦٠ طن للفدان وزيادة المساحة المزروعة من بنجر السكر (والتى تبلغ حاليا حوالى ٥٥٠ ألف فدان

سنوياً) وزيادة إنتاجية الفدان منه من ١٨ إلى ٢٥ طنا وإنشاء مصانع سكر بنجر جديدة مع فرض رسوم على الواردات من السكر فى حالة إنخفاض الاسعار العالمية وتحديد حصص للاستيراد بما يغطى الفجوة بين الانتاج والاستهلاك فقط وذلك منعاً للإغراق وحماية لصناعة السكر الوطنية.

- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من **الزيوت النباتية** من حوالى ١٢% إلى حوالى ٤٠-٥٠% من خلال زيادة مساحة وإنتاجية القطن والمحاصيل الزيتية الأخرى (فول الصويا – عباد الشمس – الفول السودانى– السمسم– الكانولا– الزيتون) وتشجيع إقامة مصانع الزيوت والتعاقد مع المزارعين. وتستهدف الاستراتيجية زيادة المساحة المنزرعة بالزيتون من حوالى ١٤٠ ألف فدان حاليا إلى حوالى ٣٩٠ ألف فدان مع توفير المعاصر اللازمة لذلك لصغار المزارعين وشباب الخريجين. وتعتبر سيناء ومطروح من المناطق الواعدة لذلك. كما أنه من المعروف أن الزيتون تصلح زراعته فى الاراضى الهامشية كما أنه يتحمل ملوحة المياه والتربة.
- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من **الفول البلدى** من حوالى ٣٦% إلى حوالى ٧٠% من خلال تشجيع المزارعين على زيادة المساحة المزروعة منه من ١٣٥ ألف فدان إلى ٣٠٠ ألف فدان سنويا مع زيادة إنتاجية الفدان من ١,٣ إلى ١,٦ طن.
- زيادة نصيب الفرد من **البروتين الحيوانى** من مصادره المختلفة من حوالى ١٩ جرام فى اليوم حاليا إلى حوالى ٢٤ جرام يوميا خلال السنوات الخمس القادمة وذلك من خلال:

– **تطوير قطيع الماشية والاغنام والماعز** المصرية والتحسين الوراثى لسلالاتها لرفع قدرتها الإنتاجية من اللحوم والألبان (يصل حجم إنتاج اللحوم الحمراء حاليا إلى حوالى ٧٠٠ ألف طن سنويا فى حين أن حجم الاستهلاك يصل إلى حوالى مليون طن سنويا أى بنسبة اكتفاء ذاتى حوالى ٧٠%. وبالنسبة للألبان الطازجة يصل حجم الإنتاج حاليا إلى حوالى ٦ مليون طن سنويا ويتم استيراد حوالى ٨٠ ألف طن لبن بودرة تعادل حوالى نصف مليون طن لبن سنويا) والتوسع فى مشروع البتلو بدءاً بتربية وتسمين مليون رأس ماشية وإعطاء العناية الواجبة من الرعاية البيطرية

لحماية قطعان الماشية من الامراض المتوطنة والوافدة كالجلد العقدى والحمى القلاعية وحمى الوادى المتصدع. ويلزم لذلك تطوير الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى من خلال برنامج للتوأمة مع نظيراتها فى بعض الدول الاوروبية من خلال المعونة الفنية التى يتيحها اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية.

- **زيادة إنتاج لحوم الدواجن والبيض** والذى يصل حاليا إلى حوالى ٨٠٠ مليون طائر، ٧ مليار بيضة سنويا وهو ما يوفر شبه اكتفاء ذاتى منها. ويمكن زيادة إنتاج لحوم الدواجن إلى حوالى ألف مليون طائر سنويا وزيادة إنتاج البيض إلى ٨ مليار بيضة سنوياً. ويتطلب الأمر حماية الثروة الداجنة من الأمراض المتوطنة والوافدة وخاصة إنفلونزا الطيور ومراعاة معايير الأمان الحيوى وتشجيع إنشاء مجازر وثلاجات الدواجن ومنع تداول الطيور الحية والإبقاء على فرض رسوم على الواردات من الدواجن وحظر استيراد أجزاء الدواجن وذلك لحماية صناعة الدواجن الوطنية وحث الإتحاد العام لمنتجى الدواجن على التعاقد مع المزارعين لزراعة الذرة اللازمة كعلف للدواجن والحيوان والتوسع فى المساحة المزروعة منها من حوالى ١,٧ مليون فدان إلى حوالى ٢,٧ مليون فدان سنوياً وذلك بدلاً من الاستيراد من الخارج حيث تستورد مصر حاليا حوالى ٦مليون طن ذرة سنويا تمثل حوالى ٥٠% من إجمالى الاحتياجات الاستهلاكية من الذرة للأغراض المختلفة (علف دواجن، علف حيوان، نشا وجلوكوز... إلخ).

- **تنمية الثروة السمكية** سواءاً فى نهر النيل أو البحرين المتوسط والأحمر مع إعادة إنشاء أسطول الصيد فى أعالى البحار فى المياه الاقليمية (١٢ ميل) والاقتصادية (٢٠٠ ميل) أو البحيرات مع تطهيرها وحمايتها من التعديات أو مشروعات الاستزراع السمكى خاصة فى محور قناة السويس ومحافظة كفر الشيخ مع السماح باستخدام المياه العذبة فى المزارع السمكية والسماح بحق الانتفاع لفترات طويلة فى مجال تنمية الثروة السمكية وخاصة للمستثمرين الذين يستخدمون تكنولوجيا حديثة وتفعيل دور الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية فى الإرشاد والمعونة الفنية والرقابة

والاشراف، ويتطلب كل ذلك تعديل قانون الصيد رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ وعلى أن يتضمن القانون أيضا شروط الصيد وتشديد العقوبات على المخالفات.

- ومن الجدير بالذكر أن إنتاج مصر من الأسماك حاليا يصل إلى حوالى ١,٥مليون طن سنويا (حوالى ٧٥% منها من المزارع السمكية) وهو يوفر ما يشبه الاكتفاء الذاتى حيث نصدر بعض الاسماك عالية الثمن ونستورد بعض الاسماك رخيصة الثمن. إلا أن ما تتمتع به مصر من نيل وبحار وبحيرات ومزارع سمكية يمكن من زيادة إنتاج مصر من الاسماك إلى حوالى ٢ مليون طن سنويا. وجدير بالذكر أيضا أن الأسماك تأتى على رأس قائمة مصادر البروتين الحيوانى فى مصر من حيث المزايا النسبية والتنافسية ويليها لحوم الدواجن ثم البيض ثم الألبان فاللحوم الحمراء نظراً لأن مصر ليست دولة مراعى طبيعية.

تدعيم المؤسسات الزراعية:

- تدعيم المؤسسات الزراعية (وبما يتطلبه ذلك من تعديلات تشريعية فى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦) وخاصة فى مجالات البحوث الزراعية والإرشاد الزراعى والائتمان الزراعى والتأمين أو التكافل الزراعى والتعاونيات الزراعية والاتحادات العامة والمجالس النوعية المعنية والتسويق الزراعى والحجر الزراعى والحجر البيطرى والصيد والتعليم والتدريب الزراعى لكى تقوم بدور أكبر فى تحقيق التنمية الزراعية المتواصلة أو المستدامة. وفى هذا الإطار فقد صدر قانون بتعديل بعض أحكام قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بما يضمن الاستقلالية للتعاونيات الزراعية وتطوير قدراتها المالية من خلال مساهمات الاعضاء وتمكينها من إنشاء شركات أو المساهمة فيها ورفع القدرات الفنية والإدارية للإدارة التعاونية. كما صدر قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بما يضمن إعادة هيكلة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فنياً ومالياً وتنظيمياً وإدارياً وبما يمكنه من تعظيم

دوره المصرفى كبنك متخصص فى خدمة التنمية الزراعية والريفية وفصل النشاط التجارى عن النشاط المصرفى.

كما أن الدعم المؤسسى يتطلب إنشاء مجلس قومى للأمن الغذائى (فى إطار مجلس قومى للأمن الاقتصادى) يضم وزراء الزراعة والرى والتموين والتجارة والصناعة والتخطيط والمالية وممثلين للفلاحين.

التوسع فى التصنيع الزراعى والغذائى:

- الاهتمام ببرامج التصنيع الزراعى والغذائى والذى يشجع التوسع فى الزراعة التعاقدية (وما تتضمنه من الاتفاق على أسعار للمحاصيل قبل الزراعة والمساعدة فى توفير مستلزمات الإنتاج والإرشاد الزراعى وكذلك المساعدة فى معاملات ما بعد الحصاد) ويوفر فرصاً للعمل ويولد الدخل ويخلق قيمة مضافة ويحسن الجودة ويقلل الفقد فى الحاصلات الزراعية ويحقق تواجد السلعة طوال العام واستقرار الأسعار وإحلال الواردات وزيادة الصادرات. ويتطلب الأمر التوسع فى إنشاء المجمعات الزراعية الصناعية وخاصة فى الأراضى المستصلحة حديثاً وزيادة النسبة المصنعة من المواد الخام الزراعية من حوالى ٨% فقط حالياً إلى حوالى ٤٠%.

تنمية الصادرات الزراعية:

- العمل على زيادة الصادرات الزراعية وخاصة من المحاصيل التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وتنافسية كالقطن والأرز والخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف. ومن الجدير بالذكر أن قيمة الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة قد بلغت فى العام الماضى حوالى ٤,٧ مليار دولار (٢,١ مليار دولار صادرات زراعية طازجة، ٢,٦ مليار دولار صادرات زراعية مصنعة). وهناك إمكانية كبيرة خاصة بعد التعويم المدار للجنيه المصرى وزيادة تنافسية الصادرات الزراعية المصرية زيادة هذه الصادرات سنويا بمعدل ١٥% إلى ٢٠% وتخفيض العجز فى الميزان التجارى الزراعى (حيث تبلغ الواردات الزراعية حوالى ١٣ مليار دولار فى العام الاخير) وذلك من

خلال النفاذ إلى الأسواق والذى تتيحه الاتفاقيات الدولية والاقليمية والعربية (منظمة التجارة العالمية، اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية، الكويز، الكوميسا، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) علاوة على البروتوكولات والاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول الاخرى مثل روسيا والصين.

- ومن الجدير بالذكر أن مصر لا تستفيد بدرجة كاملة من الحصص التصديرية الزراعية وتسهيلات التعريفة الجمركية التى توفرها الاتفاقيات المذكورة. وقد يرجع السبب فى ذلك جزئيا إلى التشدد أكثر من اللازم أحيانا من جانب بعض الدول المستوردة من خلال ما يسمى بالمعوقات التجارية غير التعريفة الجمركية والمعوقات الفنية للتجارة وشروط الصحة والصحة النباتية مثل العفن البنى فى البطاطس وذبابة الفاكهة والخوخ فى الموالح ومتبقيات الاسمدة والمبيدات الكيماوية فى النباتات الطبية والعطرية.
- ولكن السبب الحقيقى فى عدم استيفاء مصر لحصصها التصديرية الزراعية يرجع إلى ضيق القاعدة التصديرية الزراعية. فعلى سبيل المثال تنتج مصر سنويا حوالى ٣١ مليون طن من المحاصيل البستانية (١٠ مليون طن فاكهة، ٢١ مليون طن خضر) وتفيض كثيراً عن حاجة الاستهلاك ورغم ذلك لا يصدر منها سنويا إلا حوالى ٣,٢ مليون طن فقط (منها حوالى ٦٠٠ ألف طن إلى الاتحاد الأوروبى). ويرجع ذلك إلى أن التصدير الزراعى يقتصر فقط على كبار وبعض متوسطى المزارعين الذين يتبعون الممارسات الزراعية الجيدة ويستوفون الشروط والمواصفات الأوروبية يوروب جاب والدولية جلوبال جاب للتصدير فى حين أن غالبية المزارعين فى مصر عبارة عن صغار ومتوسطى مزارعين حيازاتهم مفتتة ولا يتبعون الممارسات الزراعية الجيدة ولا يستوفون الشروط والمواصفات الاوروبية والدولية للتصدير. ومن الجدير بالذكر أن حوالى ٨٠% من الحيازات فى مصر أقل من ٣ فدان وحوالى ٩٠% من الحيازات أقل من ٥ أفدنة. ولربط هؤلاء المزارعين بالسوق المحلى والتصنيع والتصدير وزيادة الانتاجية والجودة وتحسين دخولهم فإن الامر يتطلب العمل على مساعدة هؤلاء المزارعين على تجميع الاستغلال الزراعى واتباع الممارسات

الزراعية الجيدة طوال مراحل الإنتاج ومعاملات مابعد الحصاد واستيفاء الشروط والمواصفات الأوروبية والدولية للتصدير. وهذا كما سبق أن أوضحنا هو دور البحوث الزراعية والإرشاد الزراعى والتعاونيات الزراعية والائتمان الزراعى والزراعة التعاقدية والإتحادات العامة والمجالس النوعية المعنية والحوافز المشروطة.

تكثيف الاستثمارات الزراعية:

- العمل على زيادة حصة قطاع الزراعة فى الاستثمارات الحكومية والخاصة بما يتمشى مع الطاقة الاستيعابية للقطاع وكذلك مع دوره فى الاقتصاد القومى حيث بلغ متوسط نصيب قطاع الزراعة فى إجمالى الاستثمارات الحكومية فى السنوات الاخيرة حوالى ٣% فقط وفى إجمالى الاستثمارات الخاصة حوالى ٧,٥% فقط وفى إجمالى الاستثمارات حوالى ٦% فقط وهذا لا يتمشى مع الطاقة الاستيعابية للقطاع وكذلك مع دوره فى الاقتصاد القومى. وجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية توصى بألا تقل نسبة الاستثمارات الزراعية فى الاستثمارات الحكومية فى الدول النامية عن ١٠%. والأمر يتطلب زيادة حصة قطاع الزراعة فى الاستثمارات الحكومية وذلك جنبا إلى جنب مع تشجيع القطاع الخاص المصرى والعربى والاجنبى على الاستثمار الزراعى من خلال الترويج لفرص الاستثمار المتاحة فى المجالات المختلفة فى قطاع الزراعة وفى ضوء قرارات المجلس الأعلى للاستثمار والقانون الجديد لضمانات وحوافز الاستثمار. وأن المجالات المتاحة فى قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى والتى يمكن أن تروج كفرص استثمارية تحت مظلة هذا القانون هى:

– استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية بدءًا بالمشروع القومى لاستصلاح واستزراع ١,٥ مليون فدان.

– الإنتاج النباتى وخاصة إنتاج محاصيل الزيوت وبنجر السكر والذرة والخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف.

- مشروع الصوب الزراعية.
- مشروعات تدوير مياه الصرف وتحلية المياه.
- الإنتاج الحيوانى (إنتاج البتلو بدءًا بمشروع تربية وتسمين مليون رأس ماشية – الدواجن – الأسماك سواءاً فى نهر النيل أو البحرين المتوسط والأحمر أو البحيرات أو المزارع السمكية خاصة مشروع الاستزراع السمكى فى محور قناة السويس وفى محافظة كفر الشيخ).
- مشروعات إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعى من تقاوى وأسمدة ومبيدات وأعلاف وآلات ومعدات زراعية وأمصال ولقاحات بيطرية.
- إنشاء مجازر وثلاجات للدواجن.
- مشروعات التصنيع الزراعى والغذائى ومعاملات مابعد الحصاد للمحاصيل الزراعية (وخاصة الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية والزيوت وبنجر السكر).
- إنتاج الوقود الحيوى (الإيثانول والبيوديزل) اعتماداً على المحاصيل الزراعية غير الغذائية كالجاتروفا والهوهوبا وكذلك المخلفات الزراعية مثل المولاس وقش الارز.
- مشروعات تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج الأعلاف غير التقليدية والأسمدة العضوية.
- البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا وخاصة فى مجالات البيوتكنولوجى والهندسة الوراثية الزراعية.
- مشروعات التسويق الزراعى والتجارة الخارجية للسلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعى.

دعم برامج التعاون الزراعى بين مصر والدول العربية والإفريقية:

- العمل على دعم وتعزيز برامج التعاون الزراعى العربى والإفريقى الجماعى والثنائى مع إعطاء أهمية خاصة للتعاون الزراعى الإنتاجى والتجارى والمائى بين مصر ودول حوض النيل.

التوصيات

في مجال إدارة مشروعات استصلاح واستزراع أراضي جديدة (التوسع الأفقي):

• لابد أن تكون إدارة الأراضي الزراعية في المشروع القومي لاستصلاح واستزراع ١,٥ مليون فدان جديدة مختلفة عن الإدارة الفردية في الأراضي القديمة في الوادي والدلتا حتى يمكن فصل الملكية عن الإدارة وذلك من خلال شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية أو شركات إدارة أعمال زراعية لتجنب مشاكل تفتيت الحيازات والاستفادة من وفورات السعة واستخدام التكنولوجيات الحديثة في الزراعة كالري المطور والصوب الزراعية واستخدام الطاقة الشمسية وتحليه المياه وإتباع التوصيات الفنية والممارسات الزراعية الجيدة وإنتاج المحاصيل الاقتصادية للاستهلاك المحلي والتصدير وذات الاحتياجات المائية الأقل. ويرتبط بذلك كله التوسع في التصنيع الزراعي والغذائي وإقامة المجمعات الزراعية الصناعية بموقع المشروع وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة متكاملة الجوانب من حيث الإنتاج والخدمات وذلك لزيادة المساحة المأهولة في مصر(والتي تبلغ حوالي ٦-٧ % فقط) وتخفيف التكدس السكاني في الوادي والدلتا.

في مجال ترشيد استخدام مياه الري:

• في ضوء محدودية الموارد المائية في مصر وفي ضوء زيادة الطلب على المياه في قطاع الزراعة لاستصلاح واستزراع أراضي جديدة وفي قطاعات الشرب والصناعة والسياحة والملاحة وغيرها فإنه لابد من العمل على ترشيد استخدام مياه الري في الأراضي الزراعية القديمة في الوادي والدلتا من خلال تبني مشروع قومي تنفذه وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي والموارد المائية والري لتطوير الري الحقلي في الأراضي الزراعية القديمة والتحول التدريجي بدءاً بحدائق الفاكهة من الري السطحي أو الري بالغمر إلي نظم الري المطور. ويمكن تمويل هذا المشروع من خلال منح وقروض ميسرة دولية وإقليمية مع تحمل الدولة نصف تكاليف المشروع وتحمل المزارعين

للنصف الآخر وخلال مدة طويلة ٢٥–٥٠ سنة وبفائدة بسيطة وذلك أسوة بما تم مع مشروع الصرف المغطي.

- عدم زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل عالية الاحتياجات المائية كالقصب والأرز عن المساحات المزروعة منها حالياً حيث يزرع القصب في مساحة حوالي ٢٨٥ إلى ٣٠٠ ألف فدان سنويا وهى تكفى احتياجات مصانع القصب بالوجه القبلي ويزرع الأرز في مساحة حوالي ١,١ مليون فدان وهي تكفي احتياجات الاستهلاك المحلي مع كميات محدودة للتصدير.
- تدعيم موارد مركز البحوث الزراعية لكي يتمكن من الاستمرار في استنباط أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية عالية الإنتاجية والجودة وذات احتياجات مائية اقل ومقاومة للظروف المعاكسة أو الإجهاد البيئي مثل التغيرات المناخية العالمية والحرارة والجفاف والملوحة والأمراض والحشرات.
- ضرورة الإسراع في إصدار قانون الأمان الحيوي أو السلامة الإحيائية للمنتجات المحورة وراثياً بما يمكن الاستفادة من تكنولوجيا الهندسة الوراثية في استنباط أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية عالية الإنتاجية والجودة ومقاومة للظروف المعاكسة واستخدامها على نطاق تجاري ويضمن في نفس الوقت وضع الضوابط اللازمة لتجنب ما قد ينتج عنها من أثار جانبية على صحة الإنسان والحيوان والبيئة.
- التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي المعالج في الري والتوسع في تحليه المياه.

في مجال حماية الأراضي الزراعية:

- في ضوء زيادة التعدي على الأراضي الزراعية (بمعدل حوالي ١,٧ فدان كل ساعة) فإن الأمر قد يتطلب إعادة أمر الحاكم العسكري وسن تشريعات جديدة لمنع التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء علاوة على مظاهر التعدي الأخرى كالتبوير والتجريف وتغليظ العقوبة على المخالفين. ومع العمل في نفس الوقت على الاستفادة من الظهير الصحراوي بالمحافظات في توفير فرص للإسكان ومواجهة مشكلة البناء على الأراضي الزراعية. كما يمكن النظر في التخطيط

العمراني للقرى. وجدير بالذكر أن الدستور المصري قد نص على حماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتجريم البناء عليها.

في مجال زيادة الإنتاجية(التوسع الرأسي):

- نظراً لوجود فوارق كبيرة بين الإنتاجية الفدانية من مختلف المحاصيل الزراعية في محطات البحوث والتجارب الزراعية والحقول الإرشادية من جهة وعند المزارعين من جهة آخري فان الأمر يتطلب تدعيم وتقوية جهاز الإرشاد الزراعي بالخريجين الجدد وبالإمكانيات المادية حتى يمكن لهذا الجهاز نقل نتائج البحوث والتكنولوجيا الحديثة إلي المزارعين وتدريبهم عليها وإقناعهم بها هذا إلي جانب تحفيز الزراع من خلال الإرشاد الزراعي والتعاونيات الزراعية والزراعة التعاقدية والحوافز المشروطة على تنظيم الدورة الزراعية وتجميع الاستغلال الزراعي وبما ينعكس على تحسين الإنتاجية والجودة والدخول المزرعية.
- ضرورة توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي (التقاوي المحسنة والأسمدة والمبيدات والميكنة). ومن الجدير بالذكر أن تقاوي القمح المحسنة لا تغطي سوى حوالي ٣٠% من الاحتياجات مما يضطر المزارعين إلى استخدام التقاوي المخزنة لديهم من سنوات سابقة وبما يؤدى إلى انخفاض الإنتاجية. كما يتطلب الأمر إنشاء مصانع للأسمدة الآزوتية في الوجه القبلي وإعادة تأهيل محطات الميكنة الزراعية بالمحافظات. هذا وقد نص الدستور المصري على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني.
- تشجيع المزارعين على تحقيق التراكيب المحصولية المثلى التاشيرية وذلك من خلال تبنى سياسات تسويقية وسعريه وغير سعريه ملائمة وتحديد أسعار ضمان اختيارية مجزية للمزارعين للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية تأخذ في الاعتبار تكاليف الإنتاج والأسعار العالمية وإعلانها للمزارعين قبل موسم الزراعة والتوسع في الزراعة التعاقدية. هذا وقد نص الدستور المصري على

شراء المحاصيل الإستراتيجية بأسعار مناسبة وبالتنسيق مع الاتحادات والجمعيات التعاونية الزراعية.

في مجال تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من الغذاء:

- إمكانية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من حوالي ٥٦% إلى ٧٥% من خلال زيادة المساحة المزروعة بالقمح من حوالي ٣ إلى ٤ مليون فدان سنوياً وزيادة إنتاجية الفدان من ١٨ إلى ٢٤ أردبا للفدان هذا إلي جانب تقليل الفقد في النقل والتخزين وتحسين صناعة الخبز ومنع تسرب دقيق الخبز وتقليل الاستهلاك غير الآدمي وترشيد الاستهلاك.
- إمكانية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر من ٦٦ % إلي ١٠٠ % من خلال زيادة إنتاجية الفدان من قصب السكر المورد للمصانع من ٣٨ إلى ٤٢ طنا للفدان وزيادة المساحة المزروعة من محصول البنجر والتي تبلغ حاليا حوالي نصف مليون فدان وزيادة إنتاجية الفدان من البنجر من ١٨ إلى ٢٥ طنا.
- إمكانية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية من حوالي ١٢% إلى حوالي ٤٠-٥٠% من خلال زيادة مساحة وإنتاجية القطن والمحاصيل الزيتية الأخرى وتشجيع إقامة مصانع الزيوت والتعاقد مع المزارعين. ويمكن زيادة مساحة الزيتون من حوالي ١٤٠ ألف فدان حاليا إلى حوالي ٣٩٠ ألف فدان مع توفير المعاصر اللازمة لذلك لصغار المزارعين وشباب الخريجين. وتعتبر سيناء ومطروح من المناطق الواعدة لذلك كما أنه من المعروف أن الزيتون تصلح زراعته في الأراضي الهامشية كما أنه يتحمل ملوحة المياه والتربة.
- إمكانية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الفول البلدي من حوالي ٣٦% إلى حوالي ٧٠% من خلال تشجيع المزارعين على زيادة المساحة المزروعة منه من حوالي ١٣٥ ألف فدان إلى حوالي ٣٠٠ ألف فدان سنويا مع زيادة إنتاجية الفدان من ١,٣ إلى ١,٦ طن.

• إمكانية زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيواني من مصادره المختلفة(الأسماك – لحوم الدواجن – البيض – الألبان – الأسماك) من حوالي ١٩ جم في اليوم حاليا إلى حوالي ٢٤ جم في اليوم وليقترب من المستويات العالمية(حوالي ٢٩ جم في اليوم) من خلال تطوير قطيع الماشية والأغنام والماعز المصرية والتحسين الوراثي لسلالاتها لرفع قدرتها الإنتاجية من اللحوم والألبان والتوسع في مشروع البتلو بدءاً بتربية وتسمين مليون رأس ماشية وإعطاء العناية الواجبة من الرعاية البيطرية لحماية قطعان الماشية من الأمراض المتوطنة والوافدة، و زيادة إنتاج لحوم الدواجن والبيض وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها وحماية الثروة الداجنة من الأمراض المتوطنة والوافدة وخاصة أنفلونزا الطيور ومراعاة معايير الأمان الحيوي وحث الإتحاد العام لمنتجي الدواجن على التعاقد مع المزارعين لزراعة الذرة اللازمة كعلف للدواجن والحيوان، والتوسع في مشروعات الاستزراع السمكي وخاصة في محور قناة السويس ومحافظة كفر الشيخ وتنمية الثروة السمكية في نهر النيل والبحرين المتوسط والأحمر والبحيرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها وما يتطلبه ذلك من تعديل قانون الصيد رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٢ وبما يسمح بالصيد ليس فقط في المياه الإقليمية(١٢ ميل) وإنما أيضاً في المياه الاقتصادية(٢٠٠ ميل) وباستخدام المياه العذبة في المزارع السمكية وحماية البحيرات وتشديد العقوبات على الصيد المخالف والسماح بحق انتفاع لفترات طويلة في مجال تنمية الثروة السمكية وخاصة للمستثمرين الذين يستخدمون تكنولوجيا حديثة.

في مجال الدعم المؤسسي:

• تدعيم المؤسسات الزراعية وما يتطلبه ذلك من تعديلات تشريعية وخاصة في قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ليواكب التغيرات والتطورات المحلية والإقليمية والدولية.

• كما أن الدعم المؤسسي يتطلب إنشاء مجلس قومي للأمن الغذائي(في إطار مجلس قومي للأمن الاقتصادي) يضم وزراء الزراعة والري والتموين والتجارة والصناعة والتخطيط والمالية وممثلين للفلاحين.

في مجال التصنيع الزراعي والغذائي:

• التوسع في التصنيع الزراعي والغذائي وإنشاء المجمعات الزراعية الصناعية وخاصة في المشروعات القومية لاستصلاح واستزراع أراضي جديدة وزيادة النسبة المصنعة من المواد الخام الزراعية من حوالي ٨% فقط حالياً إلى حوالي ٤٠% وبما يشجع التوسع في الزراعة التعاقدية ويوفر فرصاً للعمل ويولد الدخل ويحقق قيمة مضافة ويحسن الجودة ويقلل الفقد في الحاصلات الزراعية ويحقق تواجد السلعة طوال العام واستقرار الأسعار وإحلال الواردات وزيادة الصادرات.

في مجال الصادرات الزراعية:

• إمكانية زيادة الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة وخاصة من المحاصيل التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وتنافسية كالقطن والأرز والخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف بمعدل ١٥ إلي ٢٠ %سنوياً وتخفيض العجز في الميزان التجاري الزراعي وذلك من خلال النفاذ إلى الأسواق والذي تتيحه الاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية والبروتوكولات والاتفاقيات الثنائية .ويتطلب ذلك العمل على ربط المزارعين(وخاصة صغار ومتوسطي المزارعين في الأراضي القديمة بالوادي والدلتا والذين يمثلون الغالبية العظمي من المزارعين) بالسوق المحلي والتصنيع والتصدير ومساعدتهم على تجميع الاستغلال الزراعي وإتباع الممارسات الزراعية الجيدة واستيفاء الشروط والمواصفات الأوروبية والدولية للتصدير. وتجدر الإشارة إلي أن التعويم المدار للجنيه المصري يحسن من تنافسية الصادرات الزراعية المصرية.

في مجال الاستثمارات الزراعية:

• العمل على زيادة حصة قطاع الزراعة في الاستثمارات الحكومية والخاصة بما يتمشى مع الطاقة الاستيعابية للقطاع ودوره في الاقتصاد القومي حيث أن متوسط نصيب قطاع الزراعة في الاستثمارات الحكومية في السنوات الأخيرة بلغ حوالي ٣% فقط وفى الاستثمارات الخاصة حوالي ٧,٥% فقط وفى إجمالي الاستثمارات حوالي ٦% فقط في حين أن المؤسسات الدولية توصي بألا

تقل نسبة الاستثمارات الزراعية في الاستثمارات الحكومية في الدول النامية عن ١٠ % الأمر الذي يتطلب زيادة حصة قطاع الزراعة في الاستثمارات الحكومية وذلك جنبا إلى جنب مع تشجيع القطاع الخاص المصري والعربي والاجنبى على الاستثمار الزراعي من خلال الترويج لفرص الاستثمار المتاحة في مجالات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني الأفقي والراسي، إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي، التصنيع الزراعي، البحوث الزراعية والتسويق الزراعي والتجارة الخارجية الزراعية وذلك في ضوء قرارات المجلس الأعلى للاستثمار والقانون الجديد لضمانات وحوافز الاستثمار.

في مجال التعاون الزراعي العربي والإفريقي:

- العمل على دعم وتعزيز برامج التعاون الزراعي العربي والإفريقي الجماعي والثنائي مع إعطاء أهمية خاصة للتعاون الزراعي الإنتاجي والتجاري والمائي بين مصر ودول حوض النيل.